أخبار الخليج

العدد (17702) - السنة الحادية والخمسون - الخميس 28 ربيع الأول 1448هـ - 10 سبتمبر 2026م

نحو مشروع لإصلاح النظام العربي الإقليمي

بقلم:
د. حسن نافعة ○

مع قيام جامعة الدول العربية عام 1945، أصبح للعالم العربي إطار مؤسّساتي رسمي يمكن للحكومات العربية أن تتفاعل من خلاله بوصفها مجموعة إقليمية. لم يكن عدد الدول العربية المستقلّة نسبياً يزيد على سبع دول؛ مصر والسعودية وسورية والعراق ولبنان وإمارة شرق الأردن واليمن، وأصبحت هي الدول المؤسِّسة لهذا النظام الإقليمي. أمّا بقية الأقطار العربية فكانت لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار الأوروبي المباشر، وتسعى إلى التخلّص منه عبر حركات تحرّر وطني تمتّعت بقدر كبير من الحيوية، وكانت على استعداد لتقديم كلّ ما يلزم من التضحيات للحصول على الاستقلال.

كان طبيعياً، في سياق كهذا، أن تتصدّر قضايا التحرّر الوطني جدول أعمال النظام العربي الرسمي في مستهلّ نشأته، وأن تحتلّ القضية الفلسطينية موقع الصدارة، ليس باعتبارها قضية تحرّر وطني لشعب شقيق يكافح من أجل الحصول على استقلاله فحسب، ولكن أيضاً لأنّ الدول العربية، شعوباً وحكومات، كانت قد بدأت تدرك أنّ المشروع الصهيوني يشكّل خطراً جسيماً عليها جميعاً، ما يفسّر المكانة التي حظيت بها هذه القضية في المشاورات التمهيدية، ثمّ في ميثاق الجامعة، كما يفسّر الإجماع العربي على خوض الحرب عقب إعلان ديفيد جوريون من جانب واحد قيام دولة إسرائيل في 14 مايو 1948.

حين انتهت الحرب بهزيمة للدول العربية وبنكبة كُبرى للشعب الفلسطيني، استقرّ في وعي الجيوش العربية التي شاركت في هذه الحرب أنّ السبب الرئيس في كلّ ما جرى يعود إلى فساد بعض الأنظمة وتواطؤ الاستعمار، وبالتالي، فلن يكون بمقدور النظام العربي الرسمي أداء وظائفه الأساسية في الدفاع عن المصالح العربية إلّا بالتخلّص من هذه الأنظمة واستبدالها بأخرى تعبّر عن الإرادة الحرّة للشعوب العربية، ما يفسّر اضطلاعها بدور رئيس في موجة التغيير التي اجتاحت العالم العربي طوال خمسينيّات القرن الماضي، ووصلت إلى ذروتها بقيام الوطني والقومي لثورة يوليو عقب رحيل عبد الناصر، من ناحية، وصمود نظامها السياسي، كما يلفت النظر، في الوقت نفسه، أنّ الإخفاق في إقامة حياة ديمقراطية سليمة لم يقتصر على مصر، وإنّما شمل العالم العربي كلّه الذي عجز عن إفراز نموذج ديمقراطي ناجح. ما يفسّر عجز النظام العربي الرسمي عن إنتاج قيادة قادرة على ملء الفراغ الذي تركه رحيل عبد الناصر.

ليس من الإنصاف تحميل السادات وحده مسؤولية الانهيار الذي شهده النظام العربي في مرحلة ما بعد حرب 1973، إذ كان بالإمكان ملء الفراغ الذي تركته مصر الساداتية لو توافرت لدى بقيّة الدول العربية رغبة حقيقية في مواجهة الخطر الصهيوني المشترك، غير أنّ الرئيس العراقي صدّام حسين، المرشّح الرئيس لقيادة النظام العربي في تلك المرحلة، ارتكب خطيئتَيْن أسهمتا في الإجهاز على ما تبقّى من مناعة لدى هذا النظام. الأولى: شنّه الحرب على إيران، خوفاً من تصدير الثورة الإيرانية. والثانية: غزوه الكويت، في خطوة تسبّبت، ضمن أضرار أخرى كثيرة، في تغلغل النفوذ الأمريكي في المنطقة، وفتح الطريق في مرحلة تالية أمام الكيان الصهيوني للتوحش في المنطقة، وارتكاب ليس فقط أبشع الجرائم في حقّ الشعب الفلسطيني فحسب، وإنّما لمحاولة إقامة «إسرائيل الكُبرى» في الوقت نفسه بقوّة السلاح.

لم يشهد النظام الرسمي العربي على امتداد تاريخه (ثلاثة أرباع القرن) حالةً من التشرذم والضياع تشبه التي هو عليها الآن. فخلال السنوات الثلاث المنصرمة، وصل التوحّش الإسرائيلي إلى حدّ الإقدام على تدمير قطاع غزّة وقتل وجرح ما يزيد على 250 ألف شخص، أي ما يقرب من 10% من إجمالي سكّان القطاع، ومازال يصرّ على التهجير القسري لما تبقّى منهم، لإخلاء القطاع من سكّانه تمهيداً لإعادة احتلاله واستيطانه. ثمّ استدار نحو الضفّة الغربية، وراح يتوسّع بجنون في مصادرة الأراضي ومطاردة السكّان وهدم المباني لإجبار سكّان الضفّة أيضاً على الرحيل، تمهيداً للإعلان رسمياً عن ضمّها، ثمّ راح يتوسّع في لبنان، إذ وصلت قواته إلى شمال نهر الليطاني، وفي سورية التي دمّر الاحتلال أسلحة جيشها بالكامل عقب سقوط بشّار الأسد، ثمّ راح يتوسّع ويحتلّ ويسيطر على مساحات جديدة من الأراضي السورية وصلت، في بعض التقديرات، إلى نحو ألف كيلومتر مربّع.

ذلك كلّه والنظام العربي الرسمي يبدو غير قادر حتّى على الضغط من أجل توصيل ما يكفي من المساعدات الإنسانية لشعب غزّة المنكوب، أو لإجبار إسرائيل على وقف إطلاق النار في مختلف الجبهات.

لا تتوقّف مظاهر انهيار النظام الرسمي العربي على عجز الأخير عن لجم التوحّش الإسرائيلي، فالواقع أنّ هذا النظام أصبح مخترقاً حتّى النخاع، فقد انفتحت ثغرات كثيرة سمحت لكلّ من إيران وتركيا بالتغلغل في أحشاء بعض المجتمعات العربية، وبتوسيع نفوذهما في المنطقة. فلإيران حضور قوي في العراق، عبر عديد من المليشيات المسلّحة، وفي لبنان عبر حزب الله، وفي اليمن عبر جماعة الحوثي، وفي فلسطين عبر الدعم المالي والعسكري الذي تقدّمه لفصائل المقاومة المسلّحة، خصوصاً حركتَي حماس والجهاد الإسلامي.

أمّا تركيا فقد تمكّنت من نشر قواعد عسكرية في بعض الدول العربية، وأصبحت تتمتّع بنفوذ سياسي كبير في المنطقة، كما أصبح لها، في الوقت نفسه حضور متزايد في مياه البحر الأبيض المتوسّط والبحر الأحمر.

إن كل هذه التطورات تستدعي إعادة البناء على أسس جديدة للنظام الإقليمي العربي غير تلك التي قامت عليها جامعة الدول العربية، وتلك هي المهمّة التي يتعيّن على الأمين العام الجديد للجامعة نبيل فهمي أن يتبنّاها، ويدعو مراكز البحوث والدراسات العربية إلى التفكير والبحث عن البدائل المتاحة أو الممكنة.

○ أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة.

العمل الخيري سلوك بحريني أصيل

بقلم:
د. نبيل العسومي

العمل الخيري في مملكة البحرين هو جزء أصيل من السلوك البحريني القائم على تقديم العون والمساعدة للمحتاجين في إطار التعاون والتضامن بين أبناء البحرين تجسيداً لعلاقات المحبة والألفة والأخوة بين مختلف مكونات وفئات المجتمع البحريني، فالعمل الخيري مترسخ في وجدان الناس منذ عهد الاباء والأجداد، فلا يزال جيل الخمسينيات والستينيات يتذكر قيم ومبادئ التعاون والتضامن والترابط بين الناس في ذلك الوقت عندما كانت الإمكانات متواضعة والخيارات محدودة، كيف كان يهب أبناء الحي من الرجال لتقديم المساعدة إلى بعضهم البعض عندما تكون هناك حاجة تستدعي ذلك، سواء في ترميم البيوت أو بناء المساكن أو انجاز الأعمال المختلفة من دون مقابل في اطار التواصل بين أهالي الحي من دون انتظار مقابل أو أجرة.

ومع تطور المجتمع البحريني وزيادة الدخل وانتعاش الاقتصاد خصوصا بعد ارتفاع أسعار النفط في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي تطور العمل الخيري في البحرين مواكبا التغيرات التي حدثت في المجتمع البحريني وانتعاش الاقتصاد، وتحول العمل الخيري من جهود ومساعدات في إطار التضامن الاجتماعي والأسري إلى تشكيل الجمعيات الخيرية لتقديم مختلف أنواع المساعدات للمحتاجين، حيث تم تشكيل أول جمعية خيرية في البحرين في عام 1979 وهي جمعية البحرين الخيرية التي كونتها مجموعة من المحسنين، جزاهم الله خيرا، حيث لا تزال هذه الجمعية تقدم خدماتها الخيرية لمئات الأسر المتعففة المسجلة لدى الجمعية من خدمات مادية وعينية وتعليمية وصحية وغيرها.

ومع بداية الألفية الجديدة وضمن النظرة الانسانية والأبوية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم، أيده الله، تم تأسيس المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية كمؤسسة خيرية تقدم خدماتها في الرعاية الشاملة للأيتام والأرامل ودعم المحتاجين وتقديم الأعمال الخيرية على المستويين الاقليمي والدولي، حيث يتولى جلالة الملك المعظم الرئاسة الفخرية للمؤسسة وسمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة رئاسة مجلس أمناء المؤسسة، وتقدم المؤسسة خدماتها في رعاية الأيتام والأرامل وكبار السن وذوي الهمم فضلا عن تقديم المساعدات الاجتماعية والتعليمية والصحية ودعم المقبلين على الزواج من الشباب في إطار جهود المؤسسة لتخفيف الاعباء المعيشية عن العائلات المحتاجة وعن الأفراد، والمساهمة في دعم المشاريع والأعمال الصغيرة وتقديم المساعدات الانسانية والإغاثية للدول الشقيقة والصديقة التي تتعرض للكوارث الطبيعية أو تعاني من النزاعات او الحروب بالتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية، كما تقوم ببناء المستشفيات والمدارس وحفر آبار المياه في العديد من الدول، خصوصا البلدان الفقيرة في آسيا وإفريقيا، وتعطي أولوية لدعم إخواننا في فلسطين.

كما تتبنى المؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية العديد من الأنشطة والفعاليات لتوفير الموارد وتوظيفها لخدمة المحتاجين، والتي من أبرزها مبادرة فريق «شيم الخير» برئاسة سمو الشيخة شيمة بنت ناصر بن حمد آل خليفة رئيس المبادرات التطوعية الإنسانية بالمؤسسة الملكية للأعمال الإنسانية لتقديم الدعم والعون للمحتاجين من خلال الفعاليات الإنسانية والخيرية في مختلف المناسبات ورعاية الأيتام ودعم التعليم والرعاية الصحية وتعزيز ثقافة العمل الخيري وفعل الخير لدى المواطنين والمقيمين.

وتسهم «المبرات» في الأعمال الخيرية لتخفيف الأعباء عن المحتاجين والفقراء وتتولى وزارة التنمية الاجتماعية تنظيم ومتابعة أنشطة العمل الخيري من خلال التشريعات التي تنظم العمل الخيري لضبط آلية تقديم المساعدات وضمان وصولها إلى مستحقيها في ظل وجود حوالي 100 جمعية خيرية تقدم خدماتها الإنسانية والخيرية للمحتاجين في مختلف مناطق البحرين في المدن والقرى.

ولم يقتصر العمل الخيري على المؤسسات والجمعيات الخيرية بل ان الشركات والبنوك والمؤسسات الكبيرة في ذلك، اذ تخصص جزءا من مواردها للأعمال الخيرية ورعاية الفعاليات الخيرية مثل الزواج الجماعي ودعم ومساندة الجمعيات الخيرية.

هذه هي مملكة البحرين بلد التضامن الاجتماعي والمحبة والتواصل بلد القيم الإسلامية وتعاليم ديننا الحنيف الذي يدعو إلى المحبة والمودة ومساعدة المحتاجين والمساكين وجمع الزكاة التي هي ركن من أركان الإسلام الخمسة لدعم من هم في حاجة إلى دعم ومساندة من المسلمين تنفيذا لقول الحق تبارك وتعالى: «فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر وأما بنعمة ربك فحدث» صدق الله العظيم.

إسرائيل تمنع أطفال غزة من إطلاق الطائرات الورقية

بقلم: جمال كنج ○

مازلت أحمل ذكريات الطفولة التي قضيتها في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في لبنان؛ حيث كنا نبدع في ابتكار ألعاب موسمية لا تتطلب الكثير من المال؛ ففي موسم نلعب كرة القدم، وفي آخر نلعب الغميضة، أو نمارس السباحة وصيد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط، وغيرها من الأنشطة.

وكانت لعبتي المفضلة هي صنع الطائرات الورقية في فصل الصيف، إذ كنا نصنعها من البلاستيك أو الورق الذي نجمعُه من مكبّ النفايات، أما الهيكل فكان يُصنع من عيدان الخيزران الجافة التي نربطها أو نلصقها ببعضها باستخدام أسلاك كهربائية أو معدنية مُستعملة.

كانت التكلفة الحقيقية الوحيدة تكمن في الخيط. فإذا لم يحالفنا الحظ في العثور على خيط صيد أو بكرة خيط خياطة في أكوام القمامة، كان علينا شراؤه. لم أكن لأتخيل أبداً أن لعبتي المفضلة والأرخص ثمناً في طفولتي قد تُصنَّف يوماً ما على أنها «نشاط مسلح».

في 23 أغسطس 2026م، أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الحرب إسرائيل كاتس أمراً لأطفال غزة بالتوقف عن إطلاق طائراتهم الورقية، وإلا فسيواجهون الموت. إنها ألعاب يصنعها الفتيان والفتيات في شريط ضيق من الأرض لم يتبقَّ فيه سوى القليل جداً مما يمكن القيام به.

يُعد العذاب النفسي الذي يُفرض على هؤلاء الأطفال وجهاً آخر من أوجه الإرهاب الإسرائيلي؛ فقد حثت لجان الأحياء المحلية الأهالي على منع أطفالهم من صنع الطائرات الورقية أو إطلاقها في سماء غزة. وفي هذا السياق، ذكرت إحدى الأمهات أن أطفالها اعتادوا إطلاق الطائرات الورقية كل صيف للترويح عن أنفسهم، لكنها لن تسمح بذلك بعد الآن.

إن فرحة الطفل في غزة تُعد أمراً خطيراً لأنها تصرف الانتباه عن حالة الخضوع؛ فالسعادة العادية – في مكان يُفترض ألا توجد فيه سعادة – تتحول إلى تهديد وجودي لإسرائيل.

إن حالة الذعر المثارة حول الطائرات الورقية ليست الاختلاق الصهيوني الوحيد؛ بل هي أحدث حلقة في سلسلة طويلة من التهديدات المصطنعة التي تُستخدم لتقييد حرية التعبير في جميع أنحاء العالم. ولننظر في هذا الصدد إلى ما يحدث في الجامعات الأمريكية.

فقد أظهر استطلاع للرأي – شمل قرابة ألف باحث أمريكي متخصص في شؤون الشرق الأوسط وأجراه باحثون من جامعتي ميريلاند وجورج واشنطن– أن الغالبية العظمى من هؤلاء الباحثين يمارسون رقابة ذاتية عند مناقشة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وأن معظمهم أرجعوا ذلك إلى الخوف.

إنه الخوف من العواقب المهنية، ومن التعرض لـ«الإقصاء» (أو ما يُعرف بـ «ثقافة الإلغاء»)، ومن الوشاية بهم لدى الإدارات الجامعية. ويُعد هذا الوضع نتاجاً لحملة ترهيب منسقة تصوّر انتقاد سياسات حكومة أجنبية على أنه تعصب ضد مجموعة دينية أو عرقية.

وفي عام 2024، وحين احتج الطلاب الأمريكيون على الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في غزة، لم تكن لدى الجماعات الصهيونية أي رد على الحقائق الماثلة على أرض الواقع؛ فلجأت بدلاً من ذلك إلى أسلوب إثارة الشعور بالذنب والابتزاز. إذ ادعت تلك الجماعات أن الطلاب اليهود يشعرون «بعدم الأمان» داخل حرم جامعاتهم.

لكن لم يتم تحديد مصدر هذا «الخطر» أو طبيعته بدقة؛ فلم يكن الأمر يتعلق بتهديد فعلي، بل بمجرد شعور، أو خوف مبهم يعجز الأطباء عن تشخيصه وتفتقر الأدلة إلى ما يثبت صحته.

إن المشاعر لا تمثل حقائق، وهي – على عكس الحقائق – لا تخضع للمساءلة أو المناقشة والتمحيص؛ ولهذا السبب تحديداً اختارت «رابطة مكافحة التشهير» (ADL) وغيرها هذا الأسلوب؛ فعندما يعجزون عن كسب الجدل بالحجة والمنطق، يتخلون عن الحقائق ويستغلون بدلاً منها تعاطف «هيئة المحلفين».

يروي طلاب جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس عام 2024 القصة نفسها. فقبل الساعة الحادية عشرة مساءً بقليل من يوم 30 أبريل، اقتحمت مجموعة صهيونية مؤلفة من مائة رجل ملثم على الأقل مخيمًا سلميًا للتضامن مع غزة في ساحة ديكسون، وأطلقوا أصوات صراخ أطفال عبر مكبرات الصوت، وسلطوا أضواءً وامضة، ورشوا غازًا مهيجًا، وألقوا مفرقعات نارية على خيام النوم.

تنحى حراس الجامعة غير المسلحين جانبًا واختبأوا داخل أحد المباني؛ ووصلت شرطة الحرم الجامعي وغادرت في غضون عشر دقائق؛ بينما استغرقت شرطة لوس أنجلوس ساعتين إضافيتين للوصول، ما سمح للهجوم الصهيوني بالاستمرار حتى بعد الساعة الثالثة صباحًا. نُقل خمسة وعشرون طالبًا إلى المستشفى، لكن لم يُقبض على أي مهاجم. ووصفت معظم وسائل الإعلام الأمريكية الحادث بأنه «اشتباك».

في غضون أسابيع، ادعى «المحترفون في لعب دور الضحية» – الذين حشدوا تلك الحشود الغوغائية– أنهم هم الضحايا؛ إذ وُجِّهت الاتهامات لمخيم الاعتصام – وليس لمن انهالوا على المعتصمين ضرباً بالعصي– بأنه يجعل الطلاب اليهود في حالة من انعدام الأمان.

وهكذا، تحوّل الضحايا الذين تعرضوا للضرب إلى معتدين، بينما كُوفئ المعتدون بفتح تحقيق فيدرالي بشأن معاداة السامية؛ وكما حدث في قضية فلسطين، ألقت وسائل الإعلام والمؤسسات الحكومية باللوم على الضحايا وبرّأت ساحة الغوغاء.

الخوف ليس تشخيصاً، بل هو ذريعة. فالرجل الأبيض العنصري الذي يدعي شعوره بـ«انعدام الأمان» أثناء مشاهدة مسيرات للأمريكيين السود المناهضة للعنصرية لا يُعفى من المسؤولية لمجرد أن خوفه حقيقي؛ فالعنصرية لا تصبح مشروعة لمجرد أن العنصري يختبرها كخوف، بل تظل عنصريةً متسترةً بلغة التظلم والشكوى من الأذى. إن الخوف المنفصل عن الأدلة ليس مؤشراً على وجود خطر، بل هو عرضٌ للجهل.

وبالمثل، فإن للطلاب اليهود في الجامعات الأمريكية المؤيدين للإبادة الجماعية – شأنهم في ذلك شأن من يضمرون الكراهية للرجال – الحق في تبني آرائهم مهما كانت مقيتة؛ فهذا هو جوهر ما تكفله حرية التعبير.

إن الشعور بعدم الارتياح عند توجيه انتقادات لإسرائيل لا يحوّل تلك الانتقادات إلى تهديد، ولا يبرر التذرع بـ«السلامة» كدرع للحيلولة دون خوض النقاش.

وينطبق هذا بصفةٍ خاصة حين يرى طلاب يهود آخرون في هذه الاحتجاجات – لا خطراً يهددهم – بل قضيةً تستحق الدفاع عنها؛ فالكثير منهم لا ينكفئون خوفاً أمام هذه الاحتجاجات، بل هم من يقودونها.

لا يوجد قاسم مشترك يجمع بين لعبة وسلاح، أو بين حجة حقوقية وجريمة كراهية، ليس مؤهلاً لفرض الرقابة على حرية التعبير أو تقرير من يُسجن أو يُطرد، سواء من غزة أو من الجامعات الأمريكية.

إن حالة الارتياب التي تصطنعها المؤسسات المحتكرة لصفة «الضحية» هي محض وهم لا حقيقة؛ فهي اعتلال نفسي يستوجب العلاج، لا أن يحظى بإقرار أو شرعنة من الحكومات والجامعات.

ولا ينبغي بأي حال أن يتحول هذا الخوف المصطنع إلى ذريعة لإسكات الأصوات في الداخل أو لتبرير الإبادة الجماعية في فلسطين.

○ كاتب فلسطيني مقيم في الولايات المتحدة.

كيف نتغير ونتعلم في مشوار الحياة؟

بقلم:
سعدية مفرح ○

أحياناً نلتفت إلى حياتنا فنكتشف أنّ أكثر ما تغيّر فيها لم يكن الأشياء من حولنا، وإنّما نظرتنا إليها. الكرسي الذي كان ينتظر شخصا بعينه صار قطعة أثاث، والشارع الذي كنا نعرف تفاصيله من وقع الخطوات صار طريقاً نعبره، والاسم الذي كان يكفي وحده ليحرّك القلب صار يحتاج إلى لحظة طويلة كي نستعيد حكايته.

الزمان لا يبدّل الأشياء وحدها، يبدّلنا نحن أيضاً. أشخاص كانوا بالأمس أقرب إلينا من نبضنا، صاروا اليوم مجرّد أسماء في الذاكرة. وأماكن كانت تسكننا، صارت تحتاج إلى عنوان كي نتذكّرها. وأشياء صغيرة كنّا نظنّ أنّها ستبقى معنا إلى آخر الطريق فقدت مكانها بهدوء، حتّى إنّنا قد نعجز أحياناً عن تذكّر اللحظة التي خرجت فيها من حياتنا. وهذه واحدة من غرائب الزمن: إنّه لا يستأذن حين يعيد ترتيب الأشياء.

يمرّ عام واحد، فنجد أنّ علاقتنا بشخص ما أصبحت أكثر هدوءاً، أو أكثر برودة، أو انتهت تماماً. وقد نلتقيه بعد سنوات فنكتشف أنّ المسافة التي قطعتها الأيّام بيننا أكبر بكثير من المسافة التي تفصل بين مقعدَين في مقهى. نتبادل السلام، ونسأل السؤال المعتاد عن الأحوال، ثمّ يمضي كلّ واحد في طريقه، وكأنّنا نؤدّي مشهداً قصيراً من حياة قديمة لا نملك حقّ استعادتها.

مع ذلك، لا يعني هذا أنّ كلّ ما يتغيّر يضيع. بعض العلاقات تنتهي وظيفتها في حياتنا وتبقى قيمتها. بعض الأشخاص يعبرون حياتنا سنوات قليلة، ثمّ يتركون فيها شيئاً لا يغادر. ربّما كلمة قالوها في وقت مناسب، أو موقف كشف لنا أنفسنا، أو طريقة جديدة للنظر إلى الحياة. وحين نتذكّرهم بعد زمن، لا نتذكّر تفاصيل كثيرة، وإنّما نتذكّر الأثر.

وهذا ما يفعله الزمن بنا أيضاً. إنّه ينقل الأشياء من مكان إلى آخر داخلنا، فالذين كانوا يشغلون مساحة واسعة في القلب قد يصبحون ذكرى صغيرة، والذين ظنّنا أنّنا سنظلّ نحتاج إليهم قد نكتشف أنّنا تعلّمنا كيف نكمل الطريق من دونهم. وبعض الذين مررنا بهم عابرين، ولم نمنحهم كثيراً من انتباهنا، قد يصبحون في الذاكرة أكثر حضوراً من أشخاص أقاموا معنا سنوات طويلة، ربّما لأنّ الذاكرة لا تعمل وفقاً للمدّة، وإنّما وفقاً للأثر.

وكم من مكان دخلناه صغاراً، ثمّ عدنا إليه بعد أعوام فلم نعرفه. الأشجار هي الأشجار، والبيوت في أماكنها، والطريق يؤدّي إلى المكان نفسه، ومع ذلك نشعر بأنّ شيئاً غريباً حدث. نكتشف بعد قليل أنّ المكان لم يتغيّر كثيراً، وإنّما نحن الذين جئناه بأعين أخرى.

كبرنا. وهذه الكلمة وحدها تفسّر أشياء كثيرة. كبرنا فتغيّر معنى البيت، ومعنى الصداقة، ومعنى الغياب، وحتّى معنى العودة. صار البيت الذي كان يعني لنا العالم غرفة قديمة، ثمّ أصبح بعد رحيل بعض أهله ذاكرة كاملة. وصار الصديق الذي كنّا نراه كل يوم حكاية نعود إليها بين حين وآخر، وصار الغياب شيئاً نفهمه أكثر كلّما فقدنا أشخاصاً وأمكنة وفرصاً لم نعرف قيمتها حين كانت قريبة. لهذا، حين نقول إنّ الزمان غيّرنا، فنحن نعني أيضاً أنّ تجاربنا أعادت ترتيب أولوياتنا.

قد نجد أنفسنا أكثر تسامحاً مع أخطاء قديمة، وأكثر صرامة تجاه ما يؤذينا، وقد نتوقّف عن البحث عن تفسير لكلّ شيء. نتعلّم أنّ بعض الأسئلة يمكن أن تعيش معنا من دون إجابة، وأنّ بعض الحكايات تنتهي من دون خاتمة واضحة، وأنّ قبول ذلك جزء من النضج.

ولعلّ أجمل ما يمكن أن نتعلّمه من تحوّلات الزمان هو ألّا نتعامل مع الماضي بوصفه امتحاناً فشلنا فيه، أو حياة كان ينبغي أن تبقى كما كانت، فالماضي كان مناسباً لنسخته منّا، ونحن اليوم أبناء نسخة أخرى تشكّلت من كلّ ما مررنا به.

○ شاعرة وكاتبة كويتية.